

بعد تبخر 17 مليار دولار.. مخاطر السندات تطفو على السطح



كشفت أزمة «كريدي سويس» الأخيرة عن أحد أكبر الخاسرين من عملية بيع المجموعة السويسرية العملاقة لبنك «يو بي إس»، وهم المستثمرون في السندات الأكثر خطورة المعروفة باسم «الأوراق المالية الإضافية من الشق الأول»، والتي تبلغ قيمتها 17 مليار دولار.

وبحسب وكالة «بلومبيرغ»، حُكم على مديري الأموال هؤلاء بالزوال مع شطب كامل لسنداتهم في البنك من أجل زيادة رأس المال الأساسي، وسط احتمال انهيار سوق التمويل المصرفي الأوروبي البالغ 275 مليار دولار، والتهديد برد فعل سلبي تجاه صانعي السياسة الأوروبيين.

• مرحلة انتقالية

ويدرس الدائنون بشكل مكثف التفاصيل الدقيقة «للأوراق المالية الإضافية من الشق الأول» لفهم ما إذا كان بإمكان السلطات في البلدان الأخرى تكرار ما فعلته الحكومة السويسرية يوم الأحد، من خلال شطبها لهذه السندات مع

المحافظة على 3.3 مليار دولار من القيمة للمستثمرين في الأسهم. فيما يُصر بعض حاملي السندات على أنه ليس من المفترض أن يكون هذا هو الترتيب المنطقي للمرحلة الانتقالية القادمة

ونقلت الوكالة عن أحد الرؤساء التنفيذيين لبنك بريطاني طلب عدم الكشف عن اسمه، لحساسية الموضوع قوله: إن السويسريين دمروا هذه الزاوية الرئيسية من التمويل للمقرضين. في تأكيد على حالة التوتر التي يعيشها المجتمع المالي العالمي بعد استحواذ «يو بي إس» على «كريدي سويس»، والذي جاء في أعقاب انهيار ثلاثة بنوك أمريكية إقليمية

• رأس المال

من وجهة نظر المسؤولين السويسريين، لجأت الحكومة إلى شطب الأوراق المالية من الشق الأول، لأنها كانت بحاجة إلى تعزيز رأس مال البنك المتعثر، وحل مشاكل السيولة لديه. وعادة ما تتعرض السندات للتخفيض والشطب كلما ازداد الدعم الحكومي للمقرض الذي يواجه مشاكل الملاءة

ومع ذلك، يقول المشاركون في السوق: إن هذه الخطوة ستؤدي على الأرجح إلى إعادة تسعير مدمرة على مستوى الصناعة. ومن المرجح أن تدخل سوق السندات في حالة ركود شديدة، كما أن كلفة التمويل المصرفي المحفوف بالمخاطر قد تقفز إلى أعلى، نظراً للقرار التنظيمي الذي أثار غضب بعض الدائنين

• تصميم سيء

صُممت «الأوراق المالية الإضافية من الشق الأول» من قبل المنظمين لتكون بمنزلة حاجز إضافي لرأس المال بين المساهمين وحملة السندات. ومع ذلك، كان الإطار القانوني دائماً عرضة لعدم اليقين وبعض الجدل

وقال فرانثيسكو كاستيلي، رئيس الدخل الثابت في «بانور كابيتال»: أظهرت الخطوة الأخيرة من المنظمين مدى سوء التصميم الذي من المحتمل تغييره تدريجياً

وقال: إن قرار هيئة مراقبة السوق المالية السويسرية «فينما» من المحتمل أن يكون قانونياً، متوقفاً أن يتم تداول التزامات السندات الخاصة بكريدي سويس بالقرب من الصفر في جلسة الاثنين

في المقابل، يرى جون ماكلين، مدير المحفظة في «براندواين غلوبال» أن قرار إزالة تلك السندات هو الشيء الصحيح تماماً الذي يجب فعله لمنع المخاطر الأخلاقية من التسلسل إلى هذا الجزء من السوق. فقد أنشئت هذه السندات للحظات كهذه، على غرار سندات الكوارث

• انحسار موجة الصعود

وقال مايك أوروركي، كبير محللي استراتيجيات السوق لدى «جونز تريندينج»: «ينبغي أن يكون واضحاً أن هذه الأزمة، بعد مرور أكثر من أسبوع على حالة الذعر المصرفي وتدخل من جانب السلطات، ليست في طريقها إلى الزوال. بالعكس، لقد اتسع نطاقها عالمياً». وأضاف: «أنباء استحواذ يو.بي.إس على كريدي سويس من المرجح أن تضع «مشاكل كريدي سويس تحت المجهر بنقلها إلى يو.بي.إس

(بلومبيرغ)

